عمالة الأطفال ظاهرة انتشرت في مدن العراق

يُعدّ التعليم مقياس رقي الشعوب ، ولا نريد الإسهاب في تعديد مزايا العلم ودوره في نهوض الأمم، إلا أننا نجد في الألفية الثالثة أن لدينا أطفالا بعمر الدراسة نراهم كل صباح يتسكعون في الشوارع أو يبيعون أكياس النايلون في الأسواق وعلب الماء، أو نراهم يجمعون الفوارغ في الطرقات لبيعها، فأين منهم الأنظمة الإلزامية التعليمية، وعلى الأخص قانون التعليم الإلزامي الذي كان يطبق قبل سنوات عديدة؟ حيث لم نجد تلك اللجان التي كانت تجوب الأزقة وتسأل العوائل عن وجود أطفال بعمر الدراسة، ثم تكتب على الباب الرئيس للبيت رموزاً وأرقاماً لم نفهم منها شيئاً سوى كونها تعني عدم وجود أطفال للدراسة.

مليون متسرّب من المدارس

التربية: قانون التعليم الإلزامي مجمّد منذ ثلاث سنوات

وزارة التخطيط: نسبة المتسربين لعام ٢٠١٠ بلغت ٢٨%!

□ بغداد / سها الشيخلي
□ تصوير / أدهم يوسف

كل تلك المظاهر قد اختفت الآن وحلّ محلها أطفال بوجوه كالحة تبحث عن مورد رزق لعوائل مشردة وجائعة، ربما ارتضت أن تحرم الأبناء من الدراسة لأسباب قاهرة! لذا صار التسرب من الدراسة ظاهرة يجب أن تبحثها الدوائر والوزارات المعنية وتجد حلاً لها، ومع أن التسرب من الدراسة يقود إلى تواجد أطفال في الشوارع يعملون في الطرقات وتقاطعها مهن لا يمكن أن تكون ثابتة بالمرة مع مخاطر الانصياع إلى أصدقاء السوء وتعاطي المخدرات والكبسلة وحبوب الهلوسة، فان لجان التربية ولجان الطفولة لم تضع في حسبانها أي برامج للحد من هذه الظاهرة.

التعليم الإلزامي

بالمقابل، يؤكد مدير التعليم العام في وزارة التربية عادل عبد الرحيم أن قانون التعليم الإلزامي غير ملغى، بل هناك ترهل في تطبيقه منذ ثلاث سنوات وان مسؤولية عدم تطبيقه كونه يضم وزارات عدة تأخذ على عاتقها مسؤولية عدم تفعيله، بالإضافة إلى وزارة التربية هناك أطراف عدة مسؤولة عن تطبيق القانون وهي من وزارات التخطيط، الداخلية، العمل والشؤون الاجتماعية، والإدارة المحلية.

فقد كانت وزارة التخطيط تأخذ على عاتقها إعداد شريط إحصائي، إلا انه اختفى منذ سنوات، فبادرنا من جانبنا بعملية الحصر، إلا أن هذه العملية غير فعالة، ففي العام الماضي قالوا لنا سوف يلتحق ٩٠٠ ألف طفل بالمدارس، إلا أن عدد الذين التحقوا كان ٦٠٠ طفل فقط، فمن المفترض أن تكون هناك قاعدة بيانات لدى مدراء المدارس توضح إعداد الذين يجب التحاقهم بالمدرسة من الأطفال.

أما عن دور الإدارة المحلية (الكلام لا يزال عبد الرحيم) فهذا يعني أن يقوم مدير الناحية أو القائممقام أو المحافظ باستدعاء والد الطفل المتسرب أو احد ذويه إذا كان الوالد متوفى، ويطلب منه بيان أسباب عدم التحاق الطفل بالدراسة، فإذا امتنع عن إرسال الطفل إلى المدرسة، فانه يجب أن يغرم وقد كانت الغرامة في السابق ١٠٠ دينار أو الحبس لمدة شهر وقد تكون هذه العقوبة رادعة بالنسبة للعائلة .

ويبيّن عبد الرحيم: أن هناك من يترك المدرسة وهو بعمر كبير والذي نطلق عليه صفة المتسرب هذا لا سلطة لنا عليه، ولكن وزارة العمل هي التي تحاسب أرباب العمل عن مخالفة القوانين في تشغيل أطفال دون السن القانونية، أما عن وزارة الداخلية فهي التي تحاسب لان وزارة التربية لا تمتلك رجال الشرطة لتعمل على إلحاق الطفل بالمدرسة.

وزارة التربية دورها ينحسر في تهيئة فرص التدريس للتلاميذ الصغار والعمل على عدم تركهم من دون دراسة، ولا يفوتنا أن نذكر أهمية دور الإعلام للترويج للدراسة وحث العائلة على إرسال الأبناء إلى المدارس.

الناطق الرسمي باسم وزارة التربية وليد حسين طالب بمؤازرة الإعلام للحد من ظاهرة تسرب التلاميذ من المدرسة وعملهم لدى القطاع الخاص أو بشكل فردي، وعن قانون التعليم الإلزامي أشار حسين الى انه موجود لكنه يشهد الفتور في التطبيق، وصحيح لدينا أطفال حاليا أما يتسولون أو يعملون بمهن بسيطة لإعالة ذويهم، وقد طالبنا رئاسة الوزراء بحجب البطاقة التموينية عن العوائل التي لا ترسل أبناءها إلى المدارس إلا أننا لم نتلق الرد لحد الان، ونتمنى أن يفعل قانون التعليم الإلزامي ليكون العراق خاليا من الأمية ومن تسرب التلاميذ.

وزارة التخطيط

وأشار مصدر مسؤول في وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن نسبة التسرب من المدرسة قد بلغت ٢٨٪ تقريبا للعام ٢٠١٠، وهذه النسبة مؤسفة ، كما أن المقبولين في الدراسة الابتدائية لعام ٢٠١٠، قد بلغ ٨٤٩ ألف تلميذ، وان قاعدة بيانات تفصيلية لم تتوفر لدينا لحد الآن.

معالجة قاصرة

عضو منظمة أطفال العراق الدكتورة زينب الوكيل احتجت على مطالبة وزارة التربية بقطع الحصة التموينية عن عائلة الطفل المتسرب من المدرسة حيث قالت:

الطفولة في العراق مغبونة، ولم تأخذ حقها في الحياة، بل ومن ابسط تلك الحقوق أن التلميذ يضحي بمستقبله من اجل إعالة أسرته، فكيف نكافئه بهذا الشكل. أنا كناشطة في مجال حقوق الطفولة احتج وبشدة على وزارة التربية كونها لم تخضع الموضوع إلى النقاش أو حتى إحالته إلى لجان متخصصة أو تستعين بالمنظمات والجمعيات الخاصة بالطفولة، فإنها عالجت الخطأ بالخطأ، هذا إذا سلمنا من أن الطفل المتسرب ليس من اجل إعالة أسرته، بل لأنه لا يرغب في الدراسة، حتى لو كانت للطفل مثل هذه النوازع، فلماذا نعاقبه بقطع حق من حقوقه كمواطن في الدولة، وزارة التربية ليست الجهة التنفيذية لا بل ليست هناك جهة مهما كبرت وطالت تمتلك حق حجب البطاقة التموينية عن المواطنين لأي سبب من الأسباب، فالمعالجة أجدها قاصرة .

أسباب التسرّب

عضو الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية الدكتور محمد عبد الحسن ناصر أكد أن وراء التسرب من الدراسة أسباباً سياسية، اجتماعية، اقتصادية، فقد شهد العراق طيلة السنوات السبع الماضية حالات عنف شديدة سببها سياسي مبطن بالطائفية، فكان التهجير الذي طال اغلب مناطق العراق من شرقه إلى غربه، ما أرغم الطلبة وخاصة الصغار منهم إلى ترك الدراسة والأسباب هنا عديدة، قد تكون بعد المدرسة عن محل إقامة الطفل المهجر، أو الخوف الذي يلاحق العائلة المهجرة ما يمنعها من إرسال الأطفال إلى المدرسة، هذا إذا ما وضعنا جانبا حاجة الأسرة إلى عمل الصغار وخاصة تلك التي فقدت معيلها، كما أن الثقافة الاجتماعية لا تشجع على إكمال الطالب لدراسته، فالأب كاسب وكذلك إلام، ولدينا دراسة مستفيضة عن تسرب التلاميذ من المدارس تم إعدادها مع وزارة التربية التي أوضحت الأسباب والحلول، أما اللجوء إلى حجب البطاقة التموينية عن الطالب المتسرب فأرى الأمر لا يخلو من تجن على الأسرة، فلدينا وفق دراسة أعدت مؤخرا أن عدد المتسربين في العراق هم مليون طفل، هل يعني ذلك حجب البطاقة التموينية عن كل هذا العدد الكبير من الأطفال وهم بأشد الحاجة إليها؟!، فالدراسة تشير إلى أن اغلب الأعمال التي يمارسها الطفل المتسرب هي أعمال لا تتناسب وطفولته وتحط من كرامته كفرد في المجتمع، منها على سبيل المثال جمع (العلب الفارغة) من الطرقات وتواجدهم بين تلال القمامة في مناطق بعيدة عن السكن، وعن البديل من قطع مفردات البطاقة التموينية عن الطفل المتسرب يجد الباحث الدكتور ناصر أن البديل يمكن أن يكون:

- تخصيص مبلغ ١٠٠ ألف دينار للطفل الذي تجبره ظروفه على العمل لإعالة أسرته .
- كسوة موسمية للطفل إلى جانب مجانية الكتب والمستلزمات الدراسية الأخرى .
- محفزات التغذية المدرسية حيث يعاني غالبية المتسربين من سوء التغذية، فلماذا لا نفعل برامج التغذية المدرسية خاصة في مناطق القرى والأرياف؟

وخلص الدكتور ناصر إلى الحديث أن هذا القرار الذي تبنته وزارة التربية غير واقعي ولا منطقي ، فعندما لجأت إليه الحكومة في السبعينيات كان المجتمع آنذاك أكثر رفاهية مما هو عليه الآن، وكان مستوى التعليم أحسن بكثير مما هو الآن، ونجد الرسوب في بعض المدارس يشكل ٥٠٪، وهناك مدارس نسبة الرسوب فيها تصل إلى ٧٠٪، فلماذا اللجوء إلى مثل هذا القرار التعسفي؟

اعمال شاقة

نقص في التشريع

رئيس منظمة أطفال اليوم الدكتور هاني حسن قال:جاءت نصوص الدستور الخاصة بالتعليم المجاني والإلزامي مقتضبة ودون أن يشير المشرع إلى تنظيم هذه العملية بقانون كما فعل مع التعليم الأهلي، وهذا نقص تشريعي مهم يجب تلافيه في المستقبل بإصدار قانون ينظم العملية التربوية برمتها ولا يدعها مجرد كلمات بلا أي إلزام قانوني يضمن توفير الدولة لكافة مستلزمات التعليم من الناحية المادية والبشرية، وكذلك يضمن تسجيل جميع الأطفال واستمرارهم بالدوام ووضع جزاءات قانونية ومالية بحق أولياء أمورهم في حال تسربهم وضمان زيادة الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، أما كان الأجدى ان نعتبر قانون التعليم الإلزامي خطوة سابقة ونبدأ خطوات أخرى بما يضمن الحصول على قدر كاف من التعليم لجميع الأطفال في العراق؟

بعد أربع سنوات من تطبيق قانون التعليم التزامي عام ١٩٧٦ دار العراق في فلك حروب عدة، وما زال الوضع الأمني بعد الاحتلال يشكل عائقا أمام تطبيق القانون تطبيقا سليما ليشمل كل الأطفال ويمنع تسربهم من المدارس وبرزت العديد من المشاكل التي تهدد مستقبل التعليم الإلزامي في العراق إذ لم تتخذ الدولة إجراءات سريعة وحازمة لمعالجة الوضع التعليمي في العراق من هذه المشاكل:-

١- التضخم الحاد في مشكلة التسرب من مدارس التعليم الإلزامي فبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد وجد آلاف من العراقيين أنفسهم بلا عمل،وقد دفعت الحاجة الكثير من الأسر إلى تشغيل أولادهم بأعمال حرة في سن مبكرة بالإضافة الى ضعف متابعة تطبيق قانون العمل والقرارات الملحقة التي تمنع تشغيل الأحداث قبل سن الخامسة عشرة. وعدم اتخاذ إجراءات حازمة لمنع عمل الأطفال أدى إلى فتح باب التسرب على مصراعيه ووجدنا أنفسنا أمام أمية الأجيال الجديدة التي تحتاج إلى إجراءات سريعة للحد من التسرب وترتيب إجراءات قانونية وغرامات مالية ضد ذويهم، وسبب آخر للتسرب هو إيقاف العمل بقانون تنظيم محلات السكن رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٧ الذي شكل صعوبة في متابعة المرتحلين من التلاميذ الملزمين بالتعلم. في السنين الأخيرة لم تزود المدارس بإحصاء حول عدد الطلاب المشمولين بإلزامية التعليم لا من وزارة التخطيط ولا من الأحوال المدنية ولا من أية جهة حكومية أخرى فكانت عملية تسجيل الأطفال المشمولين عن طريق قيام الهيئة التعليمية ضمن مناطق مدارسهم بالذهاب إلى دور المواطنين، والسؤال فيما إذا كان لديهم أطفال في سن الإلزام من عدمه، من خلال هذا الإجراء تسربت أعداد كبيرة من التلاميذ وبالأخص الإناث. فالأحرى أن تتم دراسة وسيلة تساعد المدارس في معرفة المشمولين بالإلزام ومتابعة تسجيلهم.

٢- نقص الأبنية المدرسية يشكل عائقا أمام استيعاب الأعداد المتزايدة من الأطفال المشمولين بالتعليم الإلزامي بالإضافة إلى أن الأبنية الحالية قسم كبير منها غير صالحة إنسانيا للدراسة على الرغم من الترميم التجميلي بعد الاحتلال لأغلب المدارس والتي شابتها الكثير من عمليات الفساد مما حرم التلاميذ من مدارس صالحة إنسانيا، إن عملية استيعاب الأطفال في سن الإلزام ليست مسألة رقمية بل لابد من خلق مواطن جيد يخدم مسيرة مجتمعه وهذا يفرض توفير الإمكانات التعليمية والتربوية بالأسلوب المناسب للاستمرار بالتعليم ورفع مستوى التلميذ، فازدواجية المدارس نتيجة نقص الأبنية أدت إلى إهمال الدروس اللامنهجية مثل الرياضية والفنية والنشاطات الأخرى. بالإضافة إلى أن المدارس تستوعب تلاميذ ما يفوق إمكاناتها، فتزايدهم في الصف الواحد ساهم في خفض المستوى العلمي للتلاميذ وهي بحد ذاتها مشكلة صعبة بحاجة لحلول جذرية. كما أن تدني مستوى التعليم جعلنا نرى طلبة قد انهوا الدراسة الابتدائية لكنهم لا يستطيعون قراءة الصحيفة، فما الجدوى من التعليم وإلزاميته إذا كانت المسيرة التربوية بحد ذاتها متلكئة . نريد جيلا متعلما بحق، لا جيلا يحمل شهادة وهو أميّ!

نقص الأبنية المدرسية عائق أمام استيعاب معظم التلاميذ

نصوص الدستور الخاصة بالتعليم غير واضحة

التربية تطالب الثقافة بمساعدتها في معالجة هذه الظاهرة

يبحث عن مورد مالي

مهن لا تليق بالصغار